

منشآت ريف دمشق السياحية ملزمة بالفوترة الإلكترونية قبل نهاية الشهر.. ومدير السياحة: المؤشرات تدل على التزامها

كيال لـ«الوطن»: ننسق مع المحافظة ومحروقات لتأمين مخصصات المنشآت

محمد راكان مصطفى

كشف مدير سياحة ريف دمشق وائل كيال لـ«الوطن»، أن المديرية أبلغت جميع المنشآت السياحية في المحافظة بضرورة الالتزام بألية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة من هذه المنشآت مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية وفق المهل المحددة من الإدارة المركزية المحددة بـ٣٠ الشهر الجاري.

مشيراً إلى أنه صدر مؤخراً عن الهيئة العامة للضرائب والرسوم قرار لاستيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية في محافظة ريف دمشق باستثناء الفنادق ذات التصنيف أربع أو خمس نجوم عبر الربط الإلكتروني، بحيث تكون ملزمة باستخدام ألية التحقق الإلكتروني للفواتير المصدرة لتحديد رقم عملهم بحيث يتم اعتماد رمز الاستجابة السريعة QR على كل فاتورة صادرة والربط مع قاعدة البيانات المركزية لإدارة الضريبة حتى نهاية الشهر الجاري، ما يرتب على المكلفين استخدام أحد برامج المحاسبة المعتمدة لدى الإدارة الضريبية والمدرجة أسماؤها على الموقع الإلكتروني للهيئة وذلك لمسك السجلات وإصدار الفواتير بشكل الكتروني.

وأوضح كيال أن المنشآت السياحية في المحافظة بدأت الحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور لتصدير الفواتير والبعض الآخر باش إجراءات الربط، معتبراً أن هذه مؤشرات جيدة تدل على التزام المنشآت السياحية في المحافظة بألية التحقق الإلكتروني، علماً أن هذه الألية لن تحمل المنشأة السياحية أي تكاليف على الإطلاق، وأضاف: إن الثقافة الضريبية واضحة للجميع والمستمر الحقيقي يعرف دائماً ما له وما عليه، وأن رسم الإنفاق الاستهلاكي يفرض على الزبون ويسدده للمنشأة السياحية ومن واجب المنشأة أن تورد له الخزينة العامة للدولة، حيث يجب على القطاع السياحي الوطني تسديد ما يجب عليه للخزينة.



تنسيق مع وزارة الكهرباء «لمراعاة» وضع المطاعم

الاستعداد للموسم السياحي

وفي سياق متصل وفي إطار الاستعداد للموسم السياحي بين كيال أن المديرية عدت إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات منها تنسيق مع محافظة ريف دمشق وفرع المحروقات في ريف دمشق لتأمين مخصصات المنشآت السياحية من حوامل البعوض الآخر باش إجراءات الربط، معتبراً أن هذه مؤشرات جيدة تدل على التزام المنشآت السياحية في المحافظة بألية التحقق الإلكتروني، علماً أن هذه الألية لن تحمل المنشأة السياحية أي تكاليف على الإطلاق، وأضاف: إن الثقافة الضريبية واضحة للجميع والمستمر الحقيقي يعرف دائماً ما له وما عليه، وأن رسم الإنفاق الاستهلاكي يفرض على الزبون ويسدده للمنشأة السياحية ومن واجب المنشأة أن تورد له الخزينة العامة للدولة، حيث يجب على القطاع السياحي الوطني تسديد ما يجب عليه للخزينة.

وقد الأنظمة والقوانين الناظمة في وزارة السياحة.

وبهدف تقديم التسهيلات للمستثمر الراغب في استثمار منشأة سياحية في محافظة ريف دمشق لفت مدير السياحة إلى أنه يتم العمل على إنهاء الخريطة الاستثمارية السياحية في المحافظة والتي تم البدء فيها سابقاً متضمنة بيانات متكاملة للمنشآت السياحية والمشاريع السياحية ومناطق التطوير المخطط للمشاريع السياحية من حوامل البعوض الآخر باش إجراءات الربط، إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية في وزارة الكهرباء لإمكانية إعادة النظر بساعات التقنين في المناطق ذات الطابع السياحي وذلك خلال فترة الذروة (ساعات العمل) وفق المتاح. وأضاف: كما تم التواصل مع أصحاب المشاريع المتفرقة والمتوقفة في المحافظة والدراجه على قاعدة بيانات الكترونية والعمل على تسوية أوضاعهم ومعالجتها من خلال دراسة كل طلب على حدة بعد الوقوف على الحاجات الحقيقية للإقلاع فيها مجدداً بالتنسيق مع الجهات المعنية

إطعام سياحية بطاقة استيعابية /٢٩٠/ كرسياً إضافة إلى منح /٣/ استثمارات تأهيل منشآت مبيت بطاقة استيعابية /٣٢٢/ سريرياً. وبين أن عدد المنشآت السياحية في محافظة ريف دمشق بلغ نحو /٢٥٠/ منشأة سياحية منها /١٣٢/ منشأة سياحية، بالإضافة إلى الانتهاء من دراسة المخططات المعمارية لـ/٤/ مشاريع سياحية كما تضم مواقع محددة كقرص استيعابية في مجال السياحة ضمن حدود المحافظة، إضافة إلى جرد ومسح متقال المواقع المؤهلة للاستثمار السياحي العائدة للجهات العامة لإعدادها بهدف عرضها كقرص استثمارية ويتم تحديثها بشكل مستمر حسب التغيرات التي تطرأ عليها مع وجود قرص جديدة قابلة للاستثمار. وأشار إلى أنه ومنذ منذ بداية العام الجاري تم منح استمارتي تأهيل منشآت

جولات الرقابة

وعن مدى التزام المنشآت بالأسعار الجديدة التي صدرت مؤخراً من قبل الوزارة رأى كيال قرارات الأسعار الأخيرة منصفة للجميع وتحقق لأصحاب المنشآت السياحية إيرادات موضوعية معقولة وفق التكاليف الحقيقية حيث تم الأخذ بعين الاعتبار حوامل الطاقة وصعوبة تأمينها وتم ترك هامش للأسعار من أجل حوامل الطاقة، وأضاف: كما يمكن إعادة النظر في قرار الأسعار من قبل اللجنة المشكلة للخدمة السياحية حسب مستوى التصنيف والأسس المعتمدة في التسعير مع مراعاة التوازن مع المواطن في الطرف الآخر.

وأشار إلى أنه تم منذ بداية العمل بالقانون في الشهر الخامس تنظيم /٥٢/ ضابطاً بحق المنشآت السياحية المخالفة بالإضافة إلى تنظيم /٥/ ضبوط لمواقع عمل سباحي مخالفة، عبر ٣٢ جولة رقابية، موضحاً أنه تم تضمين أربعة أنواع للرقابة في القانون /٢٣/ وهي الرقابة الوقائية والرقابة الضابطة العدلية ورقابة اللجان المشتركة والعينات وتحديد العقوبات والغرامات المفروضة لكل مخالفة.

مشيراً إلى أن المديرية قامت بجولات رقابية وقائية على المنشآت السياحية لتعريفهم بالقانون /٢٣/ لعام ٢٠٢٢ وحثهم على تقديم المنتج بالمستوى المطلوب والالتقاء بالخدمات المقدمة واستدراجهم للوائح التوثيقية والمواصفات الفنية الواجب توافيقها. ولفت إلى أنه يتم العمل مع الوزارة على تطوير العمل الرقابي في المديرية من خلال تطبيق البرنامج الوطني للحد من رداء الضابطة العدلية والرقابية المشتركة سابقاً بالجهات المعنية من أجهزة قياس (العقامة في الوسط الذي يتم فيه تخزين وتخصير المادة الغذائية - أجهزة أسدة الزيت - أجهزة فحص حوضية وقلوية المواد الغذائية -).

محمود الصالح

كشف المدير العام للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي عن إنجاز دليل اتفاقيات الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية مع المصرف الزراعي التعاوني ومصرف التسليف الشعبي ومصرف الوطنية للتحويل الأصغر، ومصرف الإبداع للتمويل الأصغر، مبيناً أن الدليل يتضمن استمارات أو طلبات التقدم للاستفادة من الاتفاقية حسب كل مصرف والمخالفات التي تستفيد من كل اتفاقية وسقف القرض بكل اتفاقية ومدى سداد القرض ونسبة الفائدة في كل اتفاقية ونسبة الفائدة التي يحملها الصندوق في كل الاتفاقية والبالغة ٦ بالمئة وهي نسبة ثابتة لا تتغير في كل الاتفاقيات ولو تم تعديل نسب الفائدة في المصارف.

وأضاف العرنجي في تصريح لـ«الوطن» أن الاتفاق مع المصرف الزراعي التعاوني يحدد سقف القرض الممنوح من خلال صندوق المعونة الاجتماعية هو خمسة ملايين ليرة ومدى سداد القرض ٣ أو ٤ سنوات والضمانات المطلوبة ملكية عقارية من البطالة من خلال إيجاد المزيد من فرص العمل. والزراعي الجرحى وأسر الشهداء والأسر المهجرة العاجدة من النزوح الفاقدة لجميع أصولها، والأسر المصغرة وفقير الحي والأفراد الذين يعملون عمالاً مؤقتة أو موسمية أو الفئات الهشة من الأشخاص ذوي الإعاقة والفاقة لعيلها والأسر التي

انت من
أثره الحرب



الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية يصدر دليل القروض مع المصارف المعتمدة

العرنجي: بشروط ميسرة أقلها خمسة ملايين وأعلىها عشرة تستهدف الجرحى وأسر الشهداء والفئات الهشة

السجاد البدوي وتربية النحل وصناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها والتتو السياحي والخياطة (البسة - تريكو - تطريز) وتسمين العجول وتجفيف الفاكهة وصناعة المخلات (كبيس - مكدوس - زيتون) وحدادة (عربي - غربي) وتسمين الخراف وتعبئة الحبوب وصناعة الخبز، وتصنيع ماء الورد ومطبخ حلويات وورشة لف محركات ومحل قص وتركيب زجاج وبلور ومطحنة وبيع بن ومحل مواد كهربائية وكذلك مركز ترفيهي للأطفال ومحل ميكانيكا (ديزل وبترين) وتصنيع المنوم وصناعة الكيبوست وصناعة دارات ولوحات كهربائية ومحل إصلاح أدوات كهربائية ومحصة موالج ومكبس بلوك وورشة إصلاح كبرياء سيارات وورشة تصنيع وتصليح أحذية ومحل مواد صحية وورشة تجارة وتصنيع سيارات البسة وورشة دمان وتصنيع سيارات العمل، محل بيع وبيع فروع جي.

أما مؤسسة الوطنية للتحويل الصغير والمصرف التسليف الشعبي فتهدف قروضها إلى المساهمة في معالجة نقص العملة الماهرة من خلال دعم المتدربين على المهن الأساسية التي يحتاجها سوق العمل، على سبيل المثال وليس الحصر: (الكهرباء، الميكانيك، الإلكترونيات، النجارة، الحدادة، الخياطة) في تأسيس مشاريعهم بما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد وتأمين رأس المال البشري اللازم لرحلة التعافي وإعادة الإعمار.



والضمانة المطلوبة ملكية عقارية والفئة المستهدفة بقروض هذا المصرف هم المسرحون من الخدمة العسكرية فقط ويشمل محافظات دمشق وريفها وحمص وحماه وحلب وطرطوس واللاذقية والسويداء.

وعن الأعمال التي يمكن أن تمنح القروض لأجلها بين العرنجي بالنسبة للمصرف الزراعي يغطي مهن القصابية وجرحى والنسبة للأغلاف وتربية الدجاج البياض وصناعة المربيات بأنواعها وزراعة الفطر ومشحم ومغسل سيارات وصناعة

قرض المصرف الزراعي، وهذه القروض متاحة في محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء واللاذقية وطرطوس. وقروض مصرف التسليف الشعبي بسقف القرض عشر ملايين ليرة ومدى السداد خمس سنوات وهو متاح للفئات نفسها السابقة الذكر ويستطيع أي من هذه الفئات الحصول عليه في جميع المحافظات السورية.

وبالنسبة للقرض من مصرف الوطنية للتحويل الأصغر فإن سقف القرض خمسة ملايين ليرة ومدى السداد خمس سنوات